القنوات التلفزيونية الخاصة بالجزائر

" الخطاب والأيديولوجيا في سياق متعثر"

أ : سهيلة سلماني جامعة البليدة 2

ملخص المقال:

Le disours des chaines de télévisions privées est–il l'effet du contexte politique et économique en Algérie ?dans cet article on a essayé de montrer que les chaines de télévision Algérienne, dans leur idéologie et leur continu ne peuvent pas être comprises que dans un contexte de control et de censure qui ressemble d'ailleurs le cas de plusieurs pays arabes ; mais un peu plus parce que l'ouverture qui a été décidé suite aux évènements du « printemps arabe » n'a jamais été encouragé par la volonté politique algérienne. La relation entre le discours de ces chaines en évolution et le contexte est l'un des soucis des études du discours critique dont on peut faire recours pour comprendre ces phénémènes d'hégémonie et d'idéologie.

هل يتأثر خطاب القنوات التلفزيونية الخاصة بالسياق السياسي و الاقتصادي في الجزائر؟ في هذا المقال نحاول أن نبين أن القنوات التلفزيونية الجزائرية، في أيديولوجيتها و في مضامينها لا يمكن أن تفهم إلا في سياق الرقابة و السيطرة الذي يشبه ماهو موجود في البلدان العربية الأخرى، و لكن بشكل أكبر لأن "الانفتاح" الذي جاء بعد ثورات الربيع العربي لم يتم تشجيعه أبدا من قبل الإرادة السياسية. وهنا تصبح العلاقة بين خطاب هذه القنوات التي هي في حالة تطور واحدا من الانشغالات التي تهتم بها دراسات الخطاب النقدي التي يمكن اللجوء إليها لفهم علاقات الهيمنة والأيديولوجيا.

الكلمات المفتاحية: القنوات التلفزيونية، الخطاب و الأيديولوجيا

مقدمـــــــة:

تكمن أهمية البحوث التي نقوم بها في فهم مجتمعاتنا، و التي تلعب فيها المؤسسات الإعلامية ولاسيما التلفزيون دورا مهما في إعادة إنتاج الواقع و علاقات القوة و السيطرة و هذا يستدعي منا كما يقول فان ديك دراسة مفصلة لسبل الولوج إلى الخطاب، التي ينظمها من هم في السلطة و ذلك بطرح تساؤلات تتعلق بمن له منفذ إلى (إنتاج) الأخبار أو البرامج، وقد يكون وهم الحرية والتعددية إحدى طرائق إنتاج الهيمنة الأيديولوجية التي ستكون في مصلحة القوى المهيمنة في المجتمع، و يبدو أن وضع الإعلام السمعي البصري الخاص كان و لا يزال متعثرا بمشكل التحول الديمقراطي في الجزائر، حيث تبقى الهيمنة والسيطرة هي السمات البارزة التي تطبع قطاعا تراه السلطة السياسية بعين الخوف والريبة، إذ أنه رغم ظهور العشرات من القنوات الفضائية الخاصة بعيد أحداث الربيع العربي إلا أن تطورها ووجودها بقي مهددا في ظل سياق سياسي مضطرب، تبادر فيه السلطة السياسية بسن القوانين، وتتماطل في تجسيدها و تضع فيها آليات الرقابة ناهيك عن الضغوطات بأشكالها المتعددة، تهتم هذه الورقة البحثية بربط الخطاب الذي تقدمه هذه القنوات الخاصة بالعوامل التي تصنعه وتتحكم في شكله ومضمونه وهي ذات أبعاد سياسية و قانونية و اقتصادية متداخلة، ويمكننا أن نصيغ انشغالنا في الإشكالية التالية:

ماهي العلاقة بين الخطاب والأيديولوجيا و تطور السياق السياسي في تطور القنوات الخاصة بالجزائر؟

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية نرى أنه من الصواب أن نعرج على نقاط ثلاثة مترابطة :

- لمحة عن وضع القنوات التلفزيونية الخاصة الجزائرية في خارطة الإعلام السمعي البصري العربي
- قانون السمعي البصري الجزائري : قانون الإقصاء و إحكام السيطرة
- خطاب القنوات التلفزيونية و الأيديولوجيا المهيمنة

الفضائيات الجزائرية الخاصة: أي اختلاف في المشهد السمعي البصري العربي؟

هناك عدة أسباب لسيادة أنظمة البث المملوكة للحكومة في العالم العربي. أولا: إن الحد الأدنى لتكلفة إنشاء نظام راديو أو تلفزيون أعلى بكثير من الحد الأدنى لتكلفة إنشاء صحيفة، وبالتالي فهو يفوق بكثير قدرة جميع الأشخاص تقريبًا في هذه البلدان النامية.

ثانياً: تشجع هذه التكلفة الباهظة على تجميع الموارد، أو الاحتكار، و لأن هذه الوسائط تتجاوز حدود الحواجز ومحو الأمية، فإن الحكومة لديها قدر أكبر بكثير من السيطرة عليها أو على الأقل إبقاء الأيدي المعادية لها. أي شخص لديه مطبعة لديه القدرة التقنية للوصول إلى النخبة المتعلمة، وعلى الرغم من أن الحكومة تعتبر ذلك تهديدًا محتملًا، إلا أنه لا يمثل تهديدًا سياسيًا بقدر تهديد إذاعة أو محطة تلفزيونية تبث للملايين. تعتبر الإذاعة والتلفزيون، اللذان لديهما إمكانية الوصول إلى كل شخص في البلد ، والكثير من خارجها، على الفور، من قبل الحكومات العربية أمرًا بالغ الأهمية بحيث لا يمكن تركها للمصالح الخاصة. كان هناك جدال قليل في الدول العربية ضد هذا الادعاء الأساسي للحكومة[1].

ظل المشهد العربي تسيطر عليه السيطرة المطلقة لنظرة السلطات السياسية بفعل هذا الخوف لفترة طويلة في المنطقة العربية. وفي عام 1991، لم يكن العالم العربي يعرف إلا المحطات الرسمية العاجزة عن إرواء عطش الجمهور إلى الأخبار و النقاش العام و حتى التسلية، أما وسائل الإعلام الغربية،" فإن تدخلها في النقاش السياسي القائم في المنطقة يندرج في إطار علاقة لإشكالية من الجاذبية و الرفض."جاذبية تعود إلى المستوى التقني و المهني، و رفض يعود إلى اكتشاف ادعاء الموضوعية في ما يخص قضايا المنطقة. " أعاد ثقة الجمهور بالصحافيين العرب". إذا، فإن محطات عربية جديدة، خاصة، تبث من الخارج ، متطورة تقنيا و مهنيا و تتمتع، ظاهريا، بقدر من الحرية ، هي أفضل من يستطيع اكتساب الجمهور و إيصال رسالتها إليه، خاصة و أن الجمهور العريض لا يخضع هذه المعطيات للتحليل. كما أنه من جهة أخرى يتواطأ لا شعوريا: إذ أن وضعه المتعب، المرهق، المحبط، المكبوت و اليائس بسبب الأحداث السياسية، إضافة إلى القمع و الوضع الاقتصادي، يجعله بحاجة لأن ينسى أو لأن يقنع نفسه بشيء آخر.[2]

ولكي نعود إلى النماذج الأولى التي ظهرت في الوطن العربي فإنه كما تقول الدكتورة حياة لحويك يقوم على شرط واحد مهما كانت درجة تفتحها فهي تقوم على" شرط ثابت: عدم المساس بالبلد الممول. ذلك أن هدفها الأول هو صناعة و رعاية صورة النظام الذي تنتمي إليه. ما يلتقي مع تحليل ل إغناسيو راموبه يقول:" لقد كانت الصحافة ووسائل الإعلام على امتداد عصور طويلة الوسيلة التي يلجأ إليها المواطنون ضد استغلال السلطة. و الواقع أن السلطات التقليدية الثلاث: التشريعية و التنفيذية و القضائية، قد تسيء اسعمال السلطة وترتكب أخطاء. غير أن

[1] William A. Ruch, Araab Mass Media : Newspapers, Radio, and television in Arab Politics, , Greenwood Publishing Group, 2004, p:181,182.

[2] حياة الحويك، الفضائيات الإخبراية العربية بين عولمتين: جيوبولتيك و خطاب الفضائيات الإخبارية العربية، ط1، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص: 63.

ذلك يصبح مألوفا أكثر في الدول الشمولية و الدكتاتورية، حيث تظل السلطة المركزية المسؤول المركزي عن كل انتهاكات حقوق الإنسان و كل رقابة ضد الحريات."[1]

سيطرت أحادية البث والتوجه والأيديولوجي لفترة طويلة على المشهد السمعي البصري الجزائري، ويبدو أن الجزائريين انتظروا أكثر مقارنة مع باقي الشعوب العربية ليشاهدوا قنوات تتكلم بلغتهم و تنقل واقعهم على الأقل من الناحية الظاهرية إذ ظلوا و لفترة طويلة عرضة لغزو ثقافي من الشرق والغرب وكثيرا ما تجدهم على اطلاع كامل بما يحدث في الضفة الأخرى للمتوسط ومتابعين لكل القضايا والأحداث التي تجري هناك، لكنهم في الوقت نفسه لا يستطيعون مواكبة ما يجري في بلادهم من أحداث و تطورات، و ذلك رغم التجربة الرائدة للصحافة المكتوبة و حجم المكاسب المعتبرة التي حققتها. غير أن التلفزيون الحكومي لم يكن يفي بتطلعات الجزائريين خاصة مع مقارنته بالتلفزيون الفرنسي الذي كان أول ما غزا الفضاء الجزائري، تبعته في منتصف التسعينيات القنوات ذات التعبير العربي التي كانت تأتي معظمها من الشرق الأوسط، وكثيرة هي الأحداث التي شعر فيها الجزائريون بأنهم بحاجة إلى قنوات تلفزيونية خاصة كنتيجة لتحفظ التلفزيون العمومي في نقل الأخبار والحقائق عنها.

يجب التأكيد على أن الحكومة ما كانت لتسمح بتأسيس القنوات التلفزيونية الخاصة كغيرها من البلدان العربية، لولا أحداث الربيع العربي مطلع 2011 حيث دفعتها الأحداث التي عاشتها دول مثل تونس ومصر إلى التراجع عن الاحتكار حيث صدر القانون العضوي 12-05 المتعلق بالإعلام ، و" أصبح النشاط السمعي البصري حرا لكنه بقي أن ننتظر بعضا من الوقت لكي يصدر القانون الخاص بالنشاط السمعي البصري".[2]

وبدأت في الجزائر منذ العام 2012 عشرات القنوات الفضائية الخاصة ببث مضامين إخبارية وفنية وبرامج سياسية واجتماعية جزائرية، وتُسَجل لدى وزارة الإعلام كقنوات أجنبية معتمدة للعمل في الجزائر وتضطر إلى بث برامجها من الخارج لعدم وجود قانون محلي حول السمعي البصري.

القانون يكرس السيطرة... والواقع مازال متأزما: قانون لخنق القطاع:

[1] حياة الحويك، نفس المرجع، ص:68.

[2] ابن الصغير عبد المومن: التنظيم القانوني لنشاط السمعي البصري في ظل التشريع الإعلامي الجزائري: مراحل التطور، دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق و العلوم السياسية. ص 405.

إن الكثير من المتتبعين لتطور القطاع السمعي البصري واعون بأن الانفجار الذي حدث بإنشاء عشرات القنوات التلفزونية والتي أصبح يستقبلها الجزائريون في بيوتهم عبر السواتل لا يعكس الآمال و لا التطلعات بتطور نوعي و ممارسة حقيقية و فعلية لهذا القطاع إذ تعمدت الحكومة من الناحية القانونية عدم الترخيص للقنوات الفضائية التي يعج بها المشهد السمعي البصري الجزائري من أجل إبقائها تحت السيطرة و حتى يتم السيطرة عليها و إغلاقها بسهولة إذا تطلب الأمر.

يظهر تماطل السلطة في الجزائر في إرساء نظام واضح للقطاع من خلال الوقت الذي فصل إصدار القوانين و الهيئات المنظمة للقطاع حيث أن صدور قانون الإعلام عام 2012 و الذي أعطى الأمل بتحرير القطاع عقبه وقت طويل من أجل صدور قانون السمعي البصري في 2014[1]، ثم ظل هذا الأخير معطلاً بسبب عدم صدور المرسوم التنفيذي. ثم بقي هذا الأخير معطلا أيضاً بسبب تأخر تنصيب هيئة السمعي البصري، عقبه تأخر في صدور دفتر الشروط الذي يضبط صلاحياتها[2] .

إن تحكم الدولة في هذه القنوات إنما يتم عن طريق آليات قانونية مربكة و غامضة غير واضحة المعالم إذ أن القانون لا يحدد المهام والواجبات والمرجعيات و لا آليات التقاضي في حالة نشوء النزاعات و الخلافات و هو ما ظهر في عدة حالات من الغلق و المتابعة القانونية و الذي تعرَّضت له مجموعة من القنوات "قنوات الأطلس والوطن والخبر" غيرها، إن القراءة الشاملة للقانون تترك انطباعا راسخا بأن السلطة تريد خلق قنوات بعيدة عن السياسة و الانفتاح الحقيقي، حيث أن السلطة سعت لفتح حذر للمجال السمعي البصري متخوفة بذلك من تأثير القنوات التي لم تولد على الرأي العام.[3] أما القنوات المرخص لها فلطالما اشتكت من التضييق والتهديد و تظهر صور التردد وآليات الخنق في النقاط القانونية التالية:

- فرض على المهنيين إنشاء قنوات متخصصة وليست عامة الأمر الذي يضيق على مؤسسات القطاع الخاص مسألة التطرق للمواضيع المتشعبة و يجعلها حكرا على القطاع العام.

[1] القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فبراير 2014 يتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة الرسمية عدد 16.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 16-220 المؤرخ في 11 أغسطس يحدد شروط وكيفيات تنفيذ الإعلان عن الترشح لمنح رخصة إنشاء خدمة اتصال سمعي بصري موضوعاتي.

[3] قوي بوحنية: فتح المجال السمعي البصري بالجزائر الضوابط القانونية و الممارسات الميدانية، مجلة الإذاعات العربية، عدد 4، اتحاد إذاعات الدول العربية، 2015، ص: 19.

- تحديد المدة الزمنية المخصصة للأخبار من طرف سلطة الضبط، خاصة وأن أغلب القنوات هي في الأساس قنوات إخبارية.
- أما بالنسبة لسلطة ضبط السمعي البصري فإن الأمر يتعلق بتقدير مدى استقلاليتها لتستطيع آداء مهامها بفعالية و هو ما يشوبه على الأقل الأمرين التاليين:

✓ تكريس التبعية للسلطة السياسية، حيث وزع المشرع الجزائري سلطة تعيين أعضاء سلطة ضبط السمعي البصري بين رئيس الجمهورية و البرلمان، و لكنه منح هذا الأخير(ممثلا في رئيسي الغرفتين) سلطة الاقتراع فقط من دون التعيين بموجب نص المادة 57 المذكورة أعلاه، ولذلك يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها احتكار رئيس الجمهورية لسلطة التعيين للاعتبارات التالية[1]:

- انفراده بتعيين رئيس الهيئة.
- تعيينه لخمسة أعضاء مقارنة بأربعة أعضاء الذين يقترحهم رئيسي الغرفتين.
- إمكانية رفض رئيس الجمهورية للأشخاص المقترحين من رئيسي الغرفتين، على اعتبار أن سلطة التعيين النهائية تعود له بمرسوم رئاسي، لنصل في الأخير إلى احتكاره لتعيين جميع أعضاء الهيئة.

✓ إذا كانت العديد من السلطات الإدارية المستقلة تتمتع بمهمة رقابة دخول السوق بواسطة سلطة منح التراخيص والاعتمادات عموما ومهمة رقابة السوق لاحقا، فإن سلطة ضبط السمعي البصري قد حرمت من صلاحية رقابة دخول السوق بواسطة سلطة منح التراخيص في مجال النشاط السمعي البصري لإنشاء خدمة للاتصال السمعي البصري الموضوعاتية. والتي بقيت بيد الحكومة بواسطة مرسوم طبقا لنص المادة 20 من القانون رقم 14-04.[2]

هذا الوضع المقصود والمتعمد من السلطات، يهدف إلى إحكام القبضة على عمل القنوات والتضييق عليها بأي وسيلة كانت وفي أي وقت كان، وهذا لا يتم إلا إذا ساد الغموض وعدم وضوح الرؤية وغابت القوانين المنظمة، ولقد حدث هذا التهديد في مناسبات عديدة منها تصريح رئيس الحكومة السابق عبد المالك سلال

[1] إلهام خرشي، سلطة ضبط السمعي البصري في ظل القانون رقم 14-04 بين مقتضيات الضبط و محدودية النص، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 22، 2016، ص: 59.

[2] إلهام خرشي، سلطة ضبط السمعي البصري في ظل القانون رقم 14-04 بين مقتضيات الضبط و محدودية النص، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 22، 2016، ص: 63.

بمناسبة إعلان نية الحكومة بتنظيم المشهد السمعي البصري حيث اعترف هذا الأخير أن "عدد القنوات التي تنشط على الساحة الإعلامية، خمسة فقط معتمدة بصفة نظامية، والباقي كله ينشط بصفة غير رسمية بمعنى off show أجنبي، في الجزائر الحرة، في الجزائر التي تحترم السيادة، تؤكد الحكومة الجزائرية لوزير الاتصال لتنظيم و تطهير الأوضاع في أقرب الآجال، في انتظار تنصيب سلطة الضبط السمعي البصري خلال الأسابيع القادمة، حيث تم مؤخرا وضع آلية للمتعاملين الراغبين لتقديم خدمة سمعية بصرية على أساس دفتر الشروط الذي يحدد الشروط و الواجبات لكل المتعاملين...كل القنوات التي ستلتزم بدفتر الشروط التزاما صريحا ستعتمد كقنوات جزائرية، تستفيد من الدعم والتشجيع الذي ينص عليه القانون أما تلك التي تخالف فستمنع بتاتا من النشاط على التراب الجزائري".[1]

إن تنصيب سلطة ضبط السمعي البصري في جوان 2016، لم يتبعه تغيير واضح في واقع وممارسات القنوات التلفزيونية الخاصة عدا البيانات المتتالية الموقعة من طرف رئيسها السيد زواوي بن حمادي في شكل تحذيرات متتالية و بمناسبات عديدة تتعلق ببث برامج اجتماعية أو سياسية، وتظهر العلاقة جلية بين هيئة ضبط السمعي البصري و الحكومة التي اتهمتها في بيان السياسة العامة "بالعجز عن ممارسة مهمتها بشكل حقيقي"[2] و كان رد رئيس سلطة ضبط السمعي البصري واضحا إذ حمل الحكومة أسباب ذلك معتبرا أنه لا يمكن أن تعمل بشكل طبيعي إلا في حالة ما إذا أوفت السلطات العمومية المختصة بالتزاماتها فيما يتعلق بترتيب المشهد السمعي البصري. ولذلك يمكن اعتبار مجموع القنوات العاملة في الجزائر، بين قنوات مرخصة تحت صيغة مكاتب قنوات أجنبية، أو قنوات في وضع غير قانوني بالمطلق، وهذا أسلوب سياسي في إدارة المشهد الإعلامي، بحيث تبقى كل القنوات تحت سطوة الوضع الغامض، وتبقى المبادرة بيد الحكومة في إغلاقها أو التسامح معها وفقاً لخطها الإعلامي ومعالجتها للقضايا الكبرى.

خطاب القنوات الخاصة بالجزائر: خطاب الأيديولوجيا و الهيمنة:

يميز (Williams 1976: 130–137) في كتابه الاتصالات بين الأشكال التنظيمية الاستبدادية ، الأبوية ، التجارية والديمقراطية لوسائل الإعلام (انظر سباركس ، 1993). أنظمة الاتصالات الثلاثة الأولى هي

[1] النهار تي في، 23، مارس، 2016، عبد المالك سلال يأمر وزير الاتصال بإغلاق القنوات غير المعتمدة، مقتبس من رابط https://www.youtube.com

التعبيرات السياسية والثقافية والتجارية لسبب أساسي. تتضمن الاتصالات السلطوية سيطرة الدولة ، والتلاعب والرقابة على وسائل الإعلام. إن "الغرض من التواصل هو حماية أو الحفاظ على أو تعزيز أي نظام اجتماعي قائم على سلطة الأقلية" (ص 131). الاتصالات الأبوية هي اتصالات استبدادية – بضمير ضمير: بمعنى أن القيم والأغراض تتجاوز الحفاظ على سلطتها الخاصة (الصفحة 131). في أنظمة الاتصالات هذه ، هناك سيطرة أيديولوجية تهدف إلى فرض قيم أخلاقية معينة على الجماهير. يفترض المتحكمون في أنظمة الاتصالات الأبوية أن الأخلاق المحددة مفيدة للمواطنين، وأن الأخيرة سخيفة للغاية بحيث لا يمكن فهم العالم. في الاتصالات التجارية، هناك تحكم تجاري: "يمكن قول أي شيء، شريطة أن تتمكن من تحمل عباراته، ويمكنك أن تقول ذلك بشكل مربح" (ص 133). جميع الأشكال الثلاثة لها دور أساسي: الاتصالات السلطوية ، الأبوية ، الاتصالات التجارية ، وتحويلها إلى أداة للسيطرة والهيمنة[1].

إن دور وسائل الإعلام المختلفة في الأنظمة السلطوية هو السعي المتواصل إلى توفير هيمنة السلطة على الجمهور العام، عن طريق تمرير ثقافة مرادة، لتشكيل وعي يومي مقنن و مدروس لدى المتلقي. و لعل العنف الرمزي هو أرقى نموذج تلجأ إليه السلطة: للاطمئنان على السبات العميق لدى أفراد المجتمع. و هذا هو صميم موضوع بورديو في كتاباته التي تنصب حول نقد البنية الوظيفية التقليدية في التلفزيون، و التي تم إخراجها بتخطيط من خبراء أجهزة السلطة، و تمارس– يوميا– تحت عنوان استراتجية الإعلام في العهد الجديد.[2] ويظهر التاريخ بأمثلة متعددة كيف تتحكم الدول الاستبدادية والديكتاتورية في وسائل الإعلام التي تنقل من خلالها أيديولوجياتها وتنشر رؤاها حول العالم. ولوسائل الإعلام وظيفة مهمة في فرض أفكارها على الجمهور من خلال التظاهر وكأنها مستقلة عن السلطة. كما أنها تساعد على الحفاظ على السيطرة الاجتماعية من خلال تنسيق الفكر الاجتماعي وفقا لأيديولوجية الحكم. في الواقع، الرأي العام ليس صوت المجتمع. بل هو صوت القوة.[3]

---

[1] Christian Fuchs: Raymond Williams' communicative materialism, European Journal of Cultural Studies 20 (6): 744-762. http://journals.sagepub.com.

[2] مكتبة زهراء الشرق: السلطة الرمزية في الخطاب السياسي العربي المعاصر(دراسة تحليلية)، مكتبة زهراء الشرق، مصر،2016، ص، ص: 61، 62.

[3] Mesut Yılmaza *, Oktay Kirazoluğub: The Effect of Dominant Ideology on Media: The Syria Case; The European Journal of Social & Behavioural Sciences (eISSN: 2301-2218), Paris, p 2014 Published by Future Academy www.FutureAcademy.org.uk p :1528

يعتبر بورديو من أكثر علماء الاجتماع الذين حللوا الظاهرة التلفزيونية و ما تنطوي عليه من آليات متخفية من أجل التحكم بالرأي العام، و مما لا شك فيه أن المواجهات الأيديولوجية التي كانت سائدة طوال فترة الحرب الباردة قد انتهت بصورتها القديمة، أي المواجهة وجها لوجه و سيادة الخطاب الأيديولوجي المباشر. لكن التحول الجديد الذي طرأ خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن المنصرم و حتى الآن هو انفراد ما يمكن أن نسميه بالأيديولوجيا الناعمة بموقع الصدراة في وسائل الإعلام المختلفة. " الأيديولوجيا الناعمة" « soft ideolgie » تتمثل في تلك الجرعات اليومية بل اللحظية التي تبثها وسائل الإعلام الحديثة و كذلك الوسائط المتعددة Multimédia و انتشار شبكة الانترنت على المستوى العالمي. هذه الجرعات تتغلغل و تنساب إلى عقول المشاهدين و القراء و المستمعين و مستخدمي الوسائط المتعددة والأنترنت الخ. بهدوء و بلا ضجيج على عكس ما كان يتم في السابق.[1]

في وسائل الإعلام، تمارس هذه السيطرة الاستراتيجية على المعرفة عن طريق الاختيار الصارم للموضوع، و يشكل أكثر عمومية عن طريق إعادة بناء محددة للحقائق الاجتماعية و السياسية (Hall و آخرون، 1980، tuchman، Van Dijk،1978 ، b1987 ، c1987) و يتحكم بهذه العملية نسق من القيم و الأيديولوجيات المهنية عن الأخبار و ما يستحق النشر، الذي يصب في صالح ممثلي النخبة المختلفين، و الأشخاص و الجماعات و الطبقات والمؤسسات و الأمم.[2]، وبالصورة نفسها، تستطيع نخب السلطة – أيضا- اتخاذ التدابير للسيطرة على صوت المعارضة والمقاومة، عن طريق – على سبيل المثال- التمويل و التوظيف الانتقائي، والرقابة الخفية أو العلنية، وحملات التشهير والوسائل الأخرى لإخماد "المتطرفين" ووسائل إعلامهم.[3]

وهنا تصبح " القدرة على رسم حدود الواقع وعلى وضع جدول الأعمال الاجتماعي للجماعة على وجه الإجمال، هي مفتاح السيطرة الاجتماعية وهو ما يلاحظه كل من جيري روبين والسيناتور فولبرايت، فقد كتب الأول يقول: " إن القدرة على رسم حدود الواقع هي القدرة على السيطرة"، في حين يرى الثاني أن:" عملية نقل المعلومات هي السلطة، واستئثار فئات معينة بحق الوصول إليها، أو التعامل معها يمثل نوعا من السلطة خطرا وعنيدا" وقد انعقدت السيطرة القائمة على سلطة رسم حدود وملامح الواقع، في أمريكا (حتى وقت قريب على الأقل) للمهيمنين

[1] بيار بورديو، التلفزيون و آليات التلاعب بالعقول، الطبعة الأولى ، درويش الحلوجي، دار كنعان، دمشق، 2004، ص: 24.
[2] توين فان دايك: الخطاب و السلطة، ترجمة: غيداء العلي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص، ص: 93، 94.
[3] نفس المرجع، ص: 95.

على أجهزة الإعلام وخدماتها المعاونة، أي: العلاقات العامة، والإعلان، واستطلاع الرأي، والبنى شبه التعليمية المختلفة.[1]

منذ الاستقلال، سيطرت الحكومة الجزائرية على وسائل الإعلام (المطبوعة، والتلفزيون، والإذاعة، الخ) التي تنشر من خلالها أيديولوجيتها. إن القطاع الأول الذي تذوق قدرا كبيرا من الحرية هو الإعلام المطبوع في أوائل التسعينيات، لكن مجيء القنوات التلفزيونية الخاصة صاحبه تخوف كبير من السلطة كما يظهر من خلال القوانين والتصاريح المتعاقبة لها.

تحليل الخطاب والكشف عن خبايا الخطاب التلفزيوني:

يعبر مصطلح" التحليل النقدي للخطاب" عن منظور في تحليل الخطاب يركز اهتمامه على دور الخطاب في إنتاج السلطة والهيمنة وإعادة إنتاجهما ويتبنى موقفا ضد إساءة استخدامهما. فهو يدرس الخطاب بوصفه ممارسة فعلية للسلطة، وناقلا للمعرفة والأيديولوجيا، ومحاولة لإعادة تشكيل الواقع والهويات وعلاقات القوى.[2] ويتفق فان ديك وروث ووداك وفيركلاو على أن ممارسة القوة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة لم تعد تعتمد على الإكراه بالدرجة الأولى بل على الإقناع، ويرى فان ديك أن الايديولوجية أطر تفسيرية، كما تعتبر أساسا لإدراك المواقف الاجتماعية، هو ما دفع مدارس التحليل النقدي للخطاب نحو الاهتمام بتحليل الخطاب الإعلامي، إذ يعكس ويجسد كل من المجال الإعلامي والخطاب الإعلامي عملية الصراع والهيمنة عبر الإقناع وتزييف وعي الجماهير.[3]

و لقد أشار إلى هذا الأمر ستيوارت هل الذي انصبت دراساته المختلفة و دراسة زملائه على استخلاصه من الأنواع السائدة في وسائل الإعلام و تناول موضوع الأيديولوجيا التي تتمثل أحد وظائفها الأساسية في البنية الاجتماعية تتمثل في ضمان الشرعية و كسب الإقناع كجزء أساسي في تحقيق (الهيمنة) hegemony المفهوم الذي يستعيره هل من

[1] هربرت أ شيللر: المتلاعبون بالعقول، تر عبد السلام رضوان، الطبعة الثانية، المتلاعبون بالعقول، عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص: 212.

[2] نورهان عبد الرؤوف أحمد، خطاب السلطة في عام الثورات العربية 2011 (تونس – مصر- ليبيا- اليمن)، مكتبة الآداب، القاهرة، 2016، ص: 21.

المفكر الايطالي غرامشي. لأن وسائل الإعلام تقع في قلب تحقيق هذه المهمة، فالدور الأيديولوجي لوسائل الإعلام هو دورها الأساسي و الوحيد.[1]

إن مفتاح العلاقة بين الأيديولوجيا و الخطاب، هو بحث عن علاقات القوة نفسها التي تتوزع في الأيديولوجيا بوصفها ممارسة خطابية. و الخطاب نفسه بوصفه ناقلا للأيديولوجيا، و إذا كان للسلطة أجهزتها القمعية و التنظيمية مثل الجيش و الشرطة، فإن لها في الوقت نفسه سلطاتها أو أجهزتها الأيديولوجية، و التي تمثل خير مدخل للحفاظ على الوضع القائم و تثبيت أركانها لا عبر القوة المباشرة أو القمع، بل عبر الإقناع. فالقوة (السلطة) الأيديولوجية أي قوة عرض ممارسة فردية بوصفها كلية، و ضمن (الحس العام) تعد مكملا مهما للقوتين السياسية و الاقتصادية، و ذات أهمية كبيرة هنا، لأنها تمارس في الخطاب.[2] ومن الأمثلة عن المناحي التي تركز عليها مناهج دراسات الخطاب النقدية في دراستها للعلاقات المعقدة بين البنية الاجتماعية و بنية الخطاب : " سوء توظيف السلطة في اللغة عند وجود عنصر الاختيار لدى صانع الخطاب، فمثلا: للمتحدث الخيار بتسمية شخص ما بأنه إرهابي أم مناضل من أجل الحرية، وهذا يعتمد على موقف المتحدث و عقيدته و أيديولوجيته. وهي خيارات تقوم بها القنوات التلفزيونية الخاصة اليوم بصورة يومية بشكل مقصود في كثير من الأحيان.

[1] صفاء جبارة: الخطاب الإعلامي بين النظرية و التحليل، دار أسامة، 2008، ص 404.

[2] نفس المرجع، ص 397.